

من حفظ الاثنين ولكن وقع الاجماع بعد عصرهما على ان الاثنين الثلثين
 كالآزبد وقد اختلفوا في وجهه فقبل دليل الاجماع المذكور وقيل الرواية وقيل
 بالقباس حيث ان الله هم جعل الواحد المصفى يكون لما فيها الثلثان
 والمحققون على ان ذلك يستفاد من قوله المذكر مثل حفظ الاثنين فاذا زيد
 على ان حكم الاثنين حكم المذكر وذلك لا يكون في حال الاجماع لان غاية ما يكون
 لهما المصفى اذا لم يكن معه ذكر غيره فيكون في حال الانفراد وتحقيقا لله
 تعالى جعل مثل حفظ الاثنين اذ اجمع مع الاناث ولو فرض كونه اوصفا
 ان يجمع مع لفظ فان اول الاعداد المقضية للاجتماع ان يجمع ذكواني فله
 يقتضي الالفة مثل حفظ الاثنين والحال ان له الثلثين والمواحدة الثلثان
 بان يكون الثلثان حفظ الاثنين في حال من الاحوال وذلك في حالة
 الاجتماع مع المذكر غير واقع انما قابل غايته ما يكون لهما المصفى فلو كان
 لهما الثلثان في حال الانفراد لزم ان لا يصدق في هذه الصورة وهي اجتماع
 المذكر مع الواحد ان لم يشرح حفظ الاثنين فيكون الاثنين الثلثان حال الانفراد
 وهو المطاوب فان قبل يمكن التظليل ان الواحدة في الصورة المذكورة
 وهي ما لو اجتمع ذكر وانثى اذا كان لها الثلث والبيت لا يفضل على البيت اجماعا
 فيكون الثلثان في قوة نصيب الاثنين فيصيح اطلاق حفظها لذلك وهو
 في حاله الاجتماع فلا يدل على كون الثلثين لهما في حال الانفراد والذم هو
 المتنازع قلنا عدم تفصيل الاخت على مثلها لا يستلزم كون الثلثين خطا لما
 بل ولا يجمعها لانها حال الاجتماع لا يكون لهما ازيد من المصفى قطعاً كما
 ذكرناه وانما يقتضى الممانعة كونهما مع الاجتماع مستساوين في المصفى وهو كذلك
 فان الواحد صح لا يكون لهما الثلث فلا يكون لهما الثلثان لاعتقاد ان الاجتماع

ادليل يفضل المذكر بعد النصيب فتعين ان يكون ذلك في حالة
 الانفراد والثاني الثلثان فصاعداً للايون اولاد قال الله نعم فان
 كانتا اثنتين فلها الثلثان مما تركت وبنت الحكم فيها زاد عليها بالاجماع
 اولاً الآية نزلت في سبع اخوات لجابر رضي الله عنه حيث حرض رسالة
 عن اربعين منه فدل على ان المراد الثلثان فاكثر قوله والثالث سهم الام
 مع عدم من جهة من الولد وان نزل والاخته وسهم الاثنين فصاعداً من
 ولد الام الثلث ذكره الله في موضعين لصنفين احدهما الام اذا لم يكن
 لها فرع وارث ولا عدد ذم اخوة واخوات على ما فصل قال نعم فان يكون
 له ولد وورثة ابواه فلام الثلث فان كان له اخوة فلام السدس والثاني
 لاثنتين فاكثر من ولدها سواء كان ذكراً ام انا فانام بالمقرب قال الله
 نعم وان كان رجل فورثه كلاً او امرأة وولدها او اخت فلكل واحد منها السدس
 فان كانوا اكثر من ذلك فهم يشركوا في الثلث والمراد اولاد الام بالمقتل وبغارة
 ابن سعود وله اخ او اخت من ام والفرادة الشاذة كاخوة على الصعي كاحقناه
 في المتيقن قوله والسدس سهم كل واحد من الايون مع الولد وان نزل وسهم الام
 مع الاخوة والاب والام اولاد مع وجود الاب وسهم الواحد من ولداً ام
 ذكرها كان وانثى السدس ذكره الله نعم في ثلاث مواضع لثلاثة اصناف
 احدها كل واحد من الايون اذا كان لسيتهما فرع وارث قال الله تعالى
 ولا يؤتي لكل واحد منهما السدس مما تركت ان كان له ولد ولا فرق بين وجود
 الايون مجتمعين معتزتين ولا في تولد بين كونه ذكراً وانثى وان كان مع
 الانثى تدبيره نصيبه لكن لا يطبق الفرض كالمسلف والثاني الام اذا كان بيتها
 اخوة واخوات بالنسبة السدس من ممتلكاتها للاثم كونه موجوداً لا يورث

كده المشرقين
 عمر هفتاد واربتمده
 بنوعهما كورسه الثلثان فان كان
 في المشرقين
 اجباراً فانما لهما سهم واحد
 والاب نصف فانما لهما سهم واحد
 وصرفه من غير ان ينفصل من الثلث
 اختلفوا في سهمها ان ينفصل من الثلث
 الفرض بالسر ونسب الثلثين
 لهما في حاله لا يورثه من غيرها
 ليس فرضاً وانما هو فرضية خاصة
 وما يجعله يورثه له كل من يورثه
 لمسه مما يورثه فله سهم

Copyright © King Saud University